

رغم تراجع عدد الجياع في العالم فإنه ما يزال مرتفعاً وعلى نحو غير مقبول

صعوبة بلوغ أهداف الحد من الجوع في العالم

- انخفض عدد الجياع في العالم ولكن ماتزال أعدادهم مرتفعة وعلى نحو غير مقبول
- رغم الانخفاض المتحقق فإن القدرة على بلوغ الحد من الجوع في العالم مثل بلوغ الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية ماتزال مهددة بالخطر.
- ينبغي على الحكومات أن تشجع على المزيد من الاستثمارات في مجال الزراعة، وأن توسع شبكات الأمان، وأن تدعم الأنشطة المدرة للدخل للفقراء في المناطق الريفية والحضرية

تأمين فرص الحصول على الغذاء أمر جوهري

كان موسم حصاد الحبوب العالمي جيداً خلال السنوات الماضية رغم التزايد الذي شهدته أعداد المواطنين الذين يعانون من سوء التغذية. وعليه، فقد تحقق تحسن إجمالي في حالة الأمن الغذائي للعام 2010 وبشكل رئيسي بسبب توفر فرص أفضل للحصول على الغذاء جراء تحسن الأوضاع الاقتصادية، ولاسيما في البلدان النامية، إلى جانب انخفاض أسعار المواد الغذائية.

يقدر صندوق النقد الدولي بأن يشهد إنتاج الاقتصاد العالمي زيادة قدرها 4.2 في المائة في العام 2010، أسرع مما كان متوقفاً. عقب انكماش اقتصادي بلغ 0.6 في المائة في العام 2009. وعلى العموم، فإن الدخل يزداد نمو بوتيرة أسرع في الاقتصاديات الناشئة والبلدان النامية مقارنةً بالبلدان المتقدمة. كما يقدر البنك الدولي أن تدفق الرأسمال الخاص إلى البلدان النامية يزداد أيضاً بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً أصلاً.

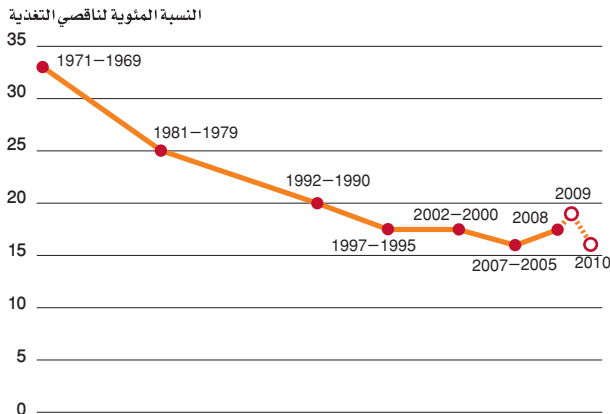
وبموازاة ذلك، فقد تراجع أسعار الحبوب دولياً ومحلياً بعد أن كانت وصلت إلى ذروتها عام 2008، مما يعكس واقع سنتين متعاقبتين من معدلات حصاد قياسية، وفيما كانت توقعات الإنتاج للعام 2010

فيما يقترب عدد الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية من الوصول إلى مليار شخص، يبقى عدد هؤلاء الأشخاص في العالم مرتفعاً في العام 2010 على نحو غير مقبول وذلك رغم الانخفاض المتوقع في عدد الجياع، لأول مرة منذ 15 عاماً. ويُعزى هذا الانخفاض بشكل واسع إلى بيئة اقتصادية أكثر ملاءمة خلال العام الحالي 2010، ولا سيما في البلدان النامية، وإلى الانخفاض الحاصل في أسعار المواد الغذائية دولياً ومحلياً، على حد سواء، منذ العام 2008. وإن استمر الارتفاع الحديث في أسعار المواد الغذائية، سيخلق عقبات إضافية أمام الجهود المبذولة لتخفيض الجوع. وتقدر منظمة الأغذية والزراعة أن ما مجموعه 925 مليون شخص يعانون سوء التغذية في عام 2010 مقارنةً بنحو 1.023 مليار شخص خلال العام 2009. وبعد هذا العدد أعلى مما كان عليه الحال قبل الأزمة الغذائية والاقتصادية للفترة 2008-2009، وأعلى أيضاً من المعدل الذي كان سائداً عندما اتفق زعماء العالم على خفض عدد الجياع إلى النصف خلال انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في العام 1996 (انظر الشكل رقم 1).

يقطن أغلب الجياع في العالم في البلدان النامية، حيث يبلغ معدلهم 16 في المائة من عدد السكان. وبينما تشكل هذه النسبة تحسناً مقارنةً بالعام 2009، إلا أنها تبقى أعلى من الهدف الأول الذي حددته الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل بخفض نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في البلدان النامية من 20 في المائة خلال الفترة 1990-1992 إلى 10 في المائة في العام 2015 (انظر الشكل رقم 2).

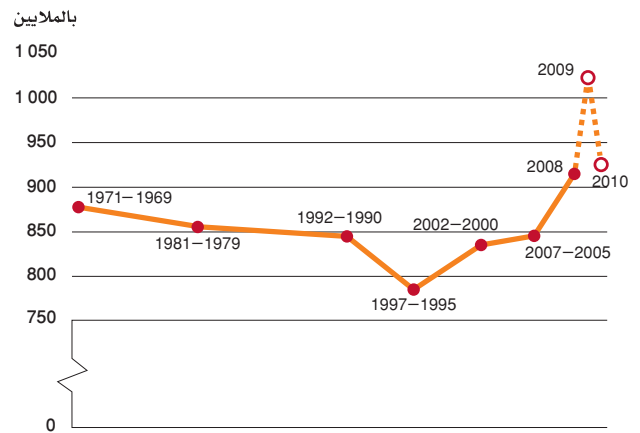
الشكل 2

نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية،
من 1969-1971 إلى 2010



الشكل 1

عدد ناقصي التغذية في العالم،
من 1971-1969 إلى 2010



تشير التقديرات في العام الحالي 2010 إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية سينخفض في جميع مناطق البلدان النامية، ولكن بوتيرة متفاوتة. وتواصل منطقة آسيا والمحيط الهادي احتلال مكانة المنطقة التي تضم أكبر عدد من المواطنين الذي يعانون سوء التغذية، ولكن مع انخفاض بلغت نسبته 12 في المائة حيث انخفض العدد من 658 مليون شخص في العام 2009 إلى 578 مليون شخص. كما تمثل هذه المنطقة معظم التحسن العالمي المتوقع في العام الحالي 2010. غير أن نسبة الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية تبقى الأعلى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تبلغ 30 في المائة في العام 2010 (أنظر الشكل رقم 3).

صعوبة بلوغ الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية

تشير آخر الإحصائيات المتاحة إلى أنه تم تحقيق بعض التقدم باتجاه بلوغ الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك مع انخفاض مستوى انتشار الجوع من 20 بالمائة للأشخاص الذين يعانون سوء التغذية للفترة 1990-1992 إلى 16 في المائة في العام الحالي 2010. لكن، مع استمرار الزيادة الحاصلة في سكان العالم (رغم أن الوتيرة أبطأ مما كانت عليه خلال العقود الأخيرة)، فإن نسبة منخفضة من الجوع قد تخفي وراءها ارتفاعاً في الأعداد، والحقيقة، لقد شهدت البلدان النامية، كمجموعة، إخفاقاً بصورة إجمالية قدر تعلق الأمر بعدد الجوع (من 827 مليون شخص في الفترة 1990-1992 إلى 906 مليون شخص في العام 2010).

وبخصوص الفترة 2005-2007 (آخر فترة تتوفر فيها معلومات متكاملة)، فقد حققت الكونغو، وغانا، ومالي، ونيجيريا الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، فيما تقترب أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأثيوبيا والآخرين من بلوغ الهدف، وفي آسيا، بلغت أرمينيا ومينمار وفييت نام الانخفاض المنصوص عليه في الهدف، فيما يكاد الآخرون الاقتراب من تحقيقه، بما في ذلك الصين. أما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن غويانا وجامايكا ونيكاراغوا، نجحت في خفض انتشار الجوع إلى النصف، فيما تقترب البرازيل، من بلوغ هدف أخرى، من بلوغ الهدف.

غير أن حقيقة بقاء نحو مليار شخص يعانون الجوع رغم مرور الأزمة الغذائية والمالية الأخيرة إلى حد كبير تعكس وجود مشكلة هيكلية أعمق تهدد على نحو خطير إمكانية تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن الحد من الجوع، وبغية معالجة الأسباب الجذرية للجوع، يتعين على الحكومات أن تشجع على المزيد من الاستثمارات في مجال الزراعة، وأن توسع برامج شبكات الأمان والدعم الاجتماعي، وأن تعزز الأنشطة التي تولد الدخل للفقراء في المناطق الريفية والحضرية.

لزيد من المعلومات،

- تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: التصدي لانعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة. منظمة الأغذية والزراعة / برنامج الأغذية العالمي (يصدر بحلول شهر أكتوبر/تشرين الأول 2010).
- بوابة الجوع التابعة للمنظمة www.fao.org/hunger

أكثر انخفاضاً. تعد حالة الإمدادات الإجمالية كافية، غير أن أسعار المواد الغذائية في معظم بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض لا تزال فوق معدل مرحلة ما قبل الأزمة، مما يؤثر سلباً على فرص حصول الفئات الضعيفة من السكان على الغذاء.

غياب المرونة الكافية لمواجهة الصدمات الاقتصادية

إن تحليل حالة الجوع خلال الأزمات والتعافي منها يسلط الضوء على مسألة غياب المرونة الكافية لمواجهة الصدمات الاقتصادية للعديد من البلدان والأسر الفقيرة. كما أن نقص الآليات المناسبة للتعامل مع الصدمات أو لحماية الفئات الأكثر ضعفاً من آثارها يؤدي إلى اختلال واسع في انتشار الجوع عقب الأزمات.

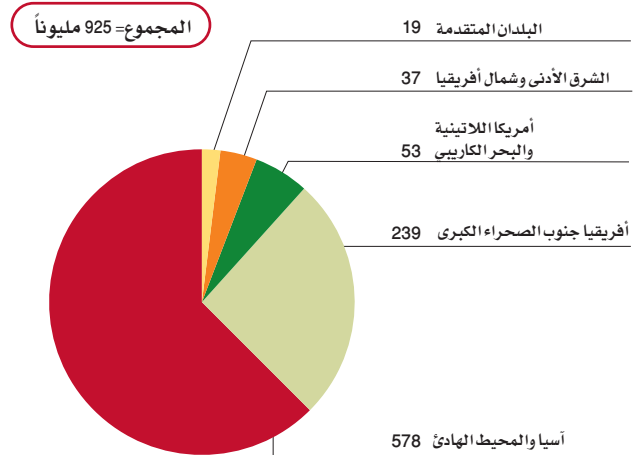
وبالإضافة إلى ما تقدم، ينبغي ألا يفترض بأن جميع آثار الأزمات على الجوع ستختفي عند إنقضاء الأزمة. إن الأسر الفقيرة قد تتعامل مع الصدمات من خلال بيع ممتلكاتها، التي يصعب استعادتها، ومن خلال خفض الاستهلاك الغذائي قدر تعلق الأمر بالتنوع، ومن خلال تقليص النفقات الصحية والتعليمية - وهي آليات تصدي تتضمن جميعها تأثيرات سلبية طويلة المدى على نمط الحياة وسبل المعيشة.

سوء التغذية حسب المناطق

يشكل مواطنو البلدان النامية 98 في المائة من نسبة المواطنين الذين يعانون سوء التغذية، ويعيش ثلثا هؤلاء في سبعة بلدان فقط هي (بنغلاديش، والصين، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأثيوبيا، والهند، واندونيسيا، وباكستان). كما أن أكثر من 40 في المائة منهم يعيشون في الصين والهند بمفردهما.

الشكل 3

نقص التغذية في عام 2010، حسب الإقليم (بالملايين)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ملاحظة: جميع الأرقام مقربة.